سوق السيارات المستعملة يدخل «فرّازة» المواصفات

يعتبر قطاع السيارات في دولة الإمارات واحداً من أنشط الأسواق، وخاصة سوق السيارات المستعملة، والتي تلقى دعماً من معدل عال لتدوير السيارات والرغبة في استبدالها بفضل ارتفاع المستوى المعيشي. وتشهد الأسواق منذ الغد مرحلة جديدة تفرض فيها هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس شروطاً فنية على السيارات المستوردة، إذ سيحظر تسجيل السيارات المستعملة المستوردة بالنظام المروري في الدولة، إلا إذا كانت حاصلة على شهادة مطابقة من الهيئة تفيد بأن السيارة قابلة للتسجيل في النظام المروري والتأمين لدى الشركات أو الاستخدام في السوق المحلية، وإلا فلن يسمح بدخولها إلا لإعادة التصدير أو بيعها كقطع غيار.

وأثارت هذه الخطوة الكثير من الترقب شابه بعض التراجع في البيع، ولكن وحسب المسؤولين والخبراء فإن نسبة السيارات التي ستمنع من الدخول ليست كبيرة، وستسهم بزيادة الأمان، وتحقق وفورات لشركات التأمين كون السيارات المعيبة قد تتعرض لحوادث مرورية.

وأطلقت الهيئة محرك بحث إلكترونياً للبحث عن المركبات المستعملة وقطع الغيار قبل توريدها إلى أسواق الدولة، ويمكن استعماله مجاناً من الجميع، وعنوانه: verify-vin/site/www.esma.vingurus.com ويمكن التعامل معه عبر إدخال البيانات الأساسية للسيارات بشكل ميسر ومن هذه البيانات رقم الـ «شاسيه» والموديل وتاريخ الصنع للاستعلام عن حالة السيارة وبناء على البيانات المدخلة سيحصل المتعامل على شهادة صلاحية الاستيراد الرسمية.

«البيان الاقتصادي» استطلع آراء مسؤولين وخبراء وتجار ومستهلكين من أنحاء الإمارات للتعرف على آثار هذه الخطوة على المستهلكين والأسواق.

دبي – وائل يوسف ـ تصوير : عماد علاء الدين

إشارات لتحسّن السوق في الإمارات خلال الربع الأول من 2017

«حراج السيارات» يتجاوز التحديات ويستـــ

■ أسواق السيارات في الإمارات تدخل مرحلة جديدة أكثر انضباطاً

يتميز سوق السيارات المستعملة في الإمارات (والمعروف شعبيا باسم «الحراج») باعتماده على الاستيراد وأيضاً إعادة التصدير للمنطقة، لذلك يتأثر بعوامل كثيرة منها القوانين في الأسواق المجاورة، وبطبيعة الحال القوانين والإجراءات المحلية، وفي الفترة الأخيرة يترقب السوق بدء العمل غداً بقرار إخضاع السيارات الواردة إلى رقابة فنية لضمان جودة وسلامة السيارات المباعة، ويراهن كثيرون على تفضيل السوق المحلي لعامل الجودة، وهو ما أدى سابقاً لسحب البساط من مبيعات السيارات التي كانت تأتي من منطقة البريمي في عمان وتضارب على التجار المحليين.

ووسط حالة الترقب تأثرت بالأشهر الماضية أسواق السيارات المستعملة وأيضاً أقسام السيارات المستعملة المضمونة لدى الوكلاء، وشهد السوق تراجعاً ضمن تراجع عام لأسواق السيارات، ولكن على الرغم من ذلك ما زال يتمتع بكل المزايا التي تساعده على النمو، ويسهم في ذلك توافر الإمكانات، كما أن حب سكان الإمارات للسيارات يخلق طلباً متنامياً. ومنح تطور سوق السيارات في الإمارات الشركات العاملة في المجال المهارة والقدرة على تسويق المركبات في اقتصادات متنامية ما جعل من الإمارات مركزاً لتجارة السيارات، وأتاح فرصاً لتجار الإمارات للاستفادة من ذلك وزيادة مبيعاتهم من خلال تطبيق استراتيجيات تسويقية فعالة. ولذلك فإن سوق السيارات جزء مهم من قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح. حيث يمكن للمشتري شراء السيارة كأي سلعة في السوق من دون ضرائب وهو الأمر الذي جعل الناس يتوافدون من أقطار مختلفة من العالم لشراء السيارات من الإمارات وهذا السبب يسهم بشكل كبير في انتعاش مبيعات السيارات المخصصة للتصدير. علماً أن سوق السيارات المستعملة يعتمد بشكل أساسي على سوق السيارات الجديدة، وتقدر مبيعات السيارات في عام 2014 بنحو 15,62 مليار دولار (57 مليار درهم) ويعزا جزء من النمو إلى ارتفاع الدخل بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة عدد السكان.

وطبقاً لقاعدة بيانات غرفة تجارة وصناعة دبي، فإن المصادر الرئيسية للواردات هي اليابان، أوروبا والولايات المتحدة. وتتصدر دبي سوق السيارات المحلي، حيث يوجد بها نحو 50٪ من إجمالي عدد السيارات، أما إعادة تصدير السيارات المستعملة من دبي إلى الدول المجاورة فقد شهد في سنوات سابقة نمواً سنوياً بنسبة 40٪، وهو ما انعكس على نمو سوق السيارات المستعملة في الدولة بشكل مطرد، والذي يعتبر إلى درجة كبيرة سوقاً موسمية حيث يعتبر الصيف ورمضان تقليدياً فترة تراجع المبيعات، بينما ترتفع مبيعات السيارات رباعية الدفع شتاء.

الحراج

وأكد أحمد جمعة المشرخ مدير سوق الحراج للسيارات في الشارقة، أن الإجراء الجديد يعطي ثقة للمستهلكين، وإذا كانت السيارة المستوردة معيبة فإن من استورد السيارة هو من يتحمل المسؤولية، ويمكن حينها أن يبيعها كقطع غيار.

وعن أبرز ما تعيشه الأسواق حالياً أجاب بأن السعوديين أحجموا منذ فترة عن شراء السيارات الكبيرة، وقد أثر ذلك في السوق، لكن التجار تأقلموا لتلبية المطلوب وهو السيارات الأصغر حجماً، وهذا ما حصل ليس فقط للسوق السعودية وإنما أيضاً في عمان والبحرين، وحتى السوق الأردني أغلق منذ أشهر بعد زيادة الجمارك على السيارات المستوردة المستعملة، كما أن البدائل النشطة هي أسواق مثل مصر، وإفريقيا واليمن، وتواجه إدارة السوق تحديات السوق بأساليب تسويقية متنوعة، حيث نجلب ماركات عالمية لتعزيز دورنا باستقطاب استثمارات خارجية.

ونفى أي تخفيض محتمل لأسعار الإيجارات، فحسب دراستين صدرت الأخيرة منهما في ديسمبر 2016 توافقتا على مناسبة أسعار الصالات مقابل الخدمات المقدمة، ناهيك عن أن الخدمات تشمل أيضاً محاربة «الدلالين» الذين كانوا موجودين في أبوشغارة، والتأكيد على أن هذه الممارسات غير القانونية. وأشار المشرخ إلى تحسن نسبي بالربع الثاني، وحول توقعات البيع حتى نهاية العام، قال إنه حسب أصحاب المعارض فإن الأسبوع الأخير في رمضان يشهد زيادة المبيعات وفي الأعياد وبداية العام الدراسي.

العوير

لطالما عرف عن سوق العوير أنه مركز لإعادة التصدير إلى أسواق كثيرة منها روسيا وإفريقيا، ولكن اختلفت المعادلة منذ فترة، وانخفض الطلب الخارجي بحيث بات السوق المحلي يشكل معظم المبيعات. وتتوافر لدى معارض سيارات في العوير بعض الموديلات قبل الوكلاء، إذ إن لدى بعضهم علاقات مع موردي سيارات في الولايات المتحدة وأوروبا، واليابان إلى جانب وجود زبائن يهتمون بأن تصلهم السيارة قبل غيرهم.

وأنشأت بلدية دبي سوق العوير لمعارض السيارات المستعملة عام 1999 وكانت تجمع 130 معرضاً، وفي عام 2006 تم تنفيذ المرحلة الثانية للمشروع من خلال إضافة 74 معرضاً لبيع وشراء السيارات في موقع واحد، وتبلغ مساحة السوق مليون متر مربع.

وأكد محمد فيصل مالك صالة الميراج للسيارات في سوق العوير للسيارات بدبي، أن الجميع يترقب القرار الجديد ومعظم الباعة يبيعون بأسعار أرخص، ومع ذلك توجد حركة في السوق، لكن الجميع يترقب مفاعيل القرار، وبين أن القرار يؤثر أكثر في المعارض في منطقة مجمع دوكامز المتخصصة بالسيارات الواردة، وأن من يعتمد على التصدير لا يتأثر كمن يبيع محلياً، وقال: أنا لا أعتمد على التصدير ولا أشتري من الوارد سياراتي كلها فخمة، ولذلك فإن هذا النظام من صالحنا، كما أن السيارات الفاخرة لا تتأثر كثيراً.

وسألنا محمد زايد من معرض «111» للسيارات المستعملة فقال: إن معظم مزادات السيارات الواردة من أميركا تتم في سوقي الشارقة وعجمان للسيارات المستعملة، بينما لا تتعامل كثير من المعارض في سوق العوير بدبي بهذه السيارات، وحتى في مجمع دوكامز فإن معظم السيارات المستوردة يابانية.

مضمونة

وقال ريمون حنّوش، مدير عام مجموعة ليبرتي للسيارات: «في ظل التحديات الراهنة التي يمر بها سوق السيارات، نعتقد أن الطلب على السيارات المستعملة سيكون في تزايد. ولهذا السبب، فإننا في «ليبرتي» نستثمر في أقسام السيارات المملوكة مسبقاً والمعتمدة من قبلنا لعلامات «كاديلاك» و«أوبل» و«شيفروليه»، وذلك لتوفير تجربة ذات جودة عالية للعملاء، مع تقديم مجموعة واسعة من المزايا، بما ذلك الفحوص الفنية الشاملة للسيارات، فضلاً عن حزم الخدمة والضمان. وهذا يعني أنه يمكن لعملاء السيارات المستعملة الشعور بالطمأنينة التامة والاستمتاع بالراحة الكلية إزاء جودة وأداء السيارات التي نوفرها لهم، على نحو يفوق بكثير خيار شراء السيارات المستوردة من الأسواق الأخرى أو غير المعتمدة من قبل الوكيل».

وقال همايون عالم، مدير عام المبيعات للمسعود للسيارات: «بموجب توجيهات هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، والتي تم إقرارها قبل عدة شهور بعدم السماح باستيراد السيارات التي لا تتوافق مع إجراءات أو معايير سلامة معينة إلى الدولة، فإن شركة المسعود للسيارات تعتبر هذا القرار إيجابياً ويقدم بيئة

■ أحمد جمعة المشرخ

■ محمد فيصل

■ همايون عالم

■ إيان باتي

2018	%44
%5	%75

في حين ستظل مبيعات سيارات الركاب تحت ضغط خلال 2017 فإنه من المرجح أن تتعافى في العام 2018 وتنمو بوتيرة مستقرة ترقباً لحدوث انتعاش في أسعار النفط. وتعتبر وفرة خيارات التمويل الجذابة من العوامل الأخرى الداعمة لنمو القطاع في المنطقة، وذلك حسب تقرير حول السيارات في دول مجلس التعاون الخليجي من «ألبن كابيتال»، شركة الاستشارات المصرفية والاستثمارية التي تتخذ من دبي مقراً لها.

ويعتبر قطاع السيارات في دول مجلس التعاون الخليجي قطاعاً حيوياً وواحداً من أسرع القطاعات نمواً في العالم، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة السكانية وارتفاع مداخيل الأفراد.

بحسب ألبن كابيتال، من المتوقع أن ينمو عدد سيارات الركاب المستخدمة في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل سنوي مركب قدره 5 ٪ ليصل إلى 13,2 مليون سيارة بحلول العام 2020 مقارنة بـ 10,3 ملايين في العام 2015. ومن المتوقع أن تصل مبيعات سيارات الركاب الجديدة إلى نحو 1,4 مليون سيارة في 2020، مقارنة بـ 1,2 مليون سيارة في 2015.

أظهر مؤشر بيت.كوم لثقة المستهلك لشهر مارس 2017 والذي أعد بالتعاون مع «يو غوف» أن 44 ٪ من المستطلعة آراؤهم في الإمارات سيستثمرون بشراء سيارات، مقابل 40 ٪ لن يفعلوا ذلك، و 16 ٪ غير متأكدين مما سيفعلونه. ومن بين من يخططون لشراء سيارة فإن 56 ٪ سيختارون الجديدة بينما يريد 38 ٪ المستعملة.

من المتوقع أن تسجل سيارات المركبات المستخدمة في دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو وسطي يتراوح ما بين 3،6 ٪ و5،4 ٪ سنوياً خلال الفترة من 2015 إلى 2020. فيما من المرجح أن تواصل السعودية والإمارات والكويت مجتمعة الاستحواذ على أكثر من 75 ٪ من أسطول سيارات الركاب في المنطقة بحلول العام 2020. ومن المتوقع أن تسجل مبيعات السيارات الجديدة في الإمارات نمواً بمعدل سنوي نسبته 4,5 ٪ لتصل إلى 267,000 سيارة في العام 2020 مقارنة بـ 214,000 سيارة في 2015.

ومن المرجح أن تصل مبيعات السيارات الجديدة في السعودية إلى نحو 743,000 سيارة في عام 2020، لتسجل معدل نمو سنوي مركب قدره 2,0 ٪ بدءاً من 2015.

عوامل تؤثر على البيع والشراء

تؤثر المواعيد المنتظمة التي تطرح فيها السيارات الجديدة على السوق، كما أن للعروض الترويجية الموسمية التي يقدمها وكلاء بيع السيارات الجديدة، والحملات الدعائية الكبرى تأثيراتها كما تؤثر مثل هذه الأحداث على سوق السيارات المستعملة. فلكل موسم إيجابيات وسلبيات على أنواع معينة من السيارات. وكلما كان طرح السيارة في السوق أكثر سرعة ومهنية، ازدادت فرصتك في إجراء عملية بيع جيدة ومرضية.

ففي الشرق الأوسط، عادة ما تكون هناك فترة زمنية تستغرق من 3 إلى 6 أسابيع من بداية الإعلان حتى البيع النهائي. إضافة إلى ذلك، فإنه يلزمك إحصائياً، في وقت مبكر من أي صفقة ناجحة، إجراء من 4 إلى 6 اجتماعات مع مشترين محتملين وهو أيضاً إجراء يستهلك وقتك ومالك، في حين يظل العائد الإيجابي غير مؤكد. فضلاً عن أن بيع سيارتك بشكل خاص إلى أحد العملاء يعني أنك ملزم بإعطائه 6 شهور ضماناً لصلاحية السيارة المباعة؛ وهي مخاطرة لا يعيها العديد من الناس. ويمكن أن تكون عملية بيع سيارة مزعجة ومعقدة بالفعل؛ سواء من حيث الوقت أو إهدار طاقة مالكي السيارات. وغالبًا ما تكون عمليات البيع الخاصة خيارًا لدى العديد من البائعين. وهو عادة ما يجعلهم يتكبدون تكاليف كبيرة، في حين لا يمكن ضمان العائد، بصرف النظر عما إذا كنت تعلن عن سيارتك عبر إعلان مطبوع أو من خلال سوق على الإنترنت. وعادة أيضًا ما يتطلب ذلك إجراء العديد من المقابلات مع أشخاص يضيعون الوقت حتى تستطيع بيع سيارتك، إن استطعت. وبعيدًا عن تكاليف الإعلانات المباشرة، فإن عمليات البيع الخاصة تتسبب في نفقات إضافية بالغة.

وثمة خيار آخر يتمثل في بيع السيارة إلى وكيل. ولكن مع ذلك فإنك ما لم تكن بالفعل خبيراً في السيارات، فسيحاولون دوماً أن يكونوا أكثر دهاءً منك عند تحديد السعر. ففوق كل شيء، فإن هذا ما يعتمد عليه أسلوب أعمالهم في الأساس. كذلك لا تضمن عمليات البيع التي تعتمد على السداد الجزئي تحديد سعر منصف ولا إجراء تقييمات دقيقة حتى أكثر من ذلك، إذا كان الوكيل يبيع ماركات مختلفة عن ماركة سيارتك.

أما إذا قررت إعطاء سيارتك لبائع للإعلان عنها بدلاً منك في معرضه، فربما تظل من دون سيارة لعدة أسابيع.

نصائح للتعامل مع «المستعمل»

تخسر السيّارات عادة بين 20 و30٪ من قيمتها بعد العام الأول على الاستخدام، و15٪ خلال العام الثاني، وبذلك تخسر ما يتراوح بين 35 و45٪ من قيمتها في أول عامَين فقط. علماً أنّ هذه الأرقام ليست سوى معدلات متوسطة، وبعض الطرازات/ الموديلات تحافظ على قيمتها بشكل أكبر. ومن ناحية القيمة مقابل السعر، يُفضّل شراء سيّارة مستعملة لمدّة عامَين. فبعد مرور أول عامَين، يتباطأ تراجع قيمة السيّارة، ويتراوح معدّله بين 16 و19٪ عندما تجتاز السيّارة مرحلة كونها «شبه جديدة». هذه المرحلة جيّدة لانتقاء سيّارة مستعملة، إذ تجنّبك التراجع الحاد في قيمتها في أول عامَين. وبعد مرور عامَين على تلك المرحلة «أي بعد استعمال السيارة لمدة أربعة أعوام»، يستقرّ تراجع القيمة عند 10 إلى 12٪ سنوياً لبعض الطرازات.

ويعتمد النقصان في قيمة السيارة على نوع ومقدار الضرر، وعمر السيارة، والشركة المصنعة ومدى جودة الإصلاحات. تخسر المركبات بمتوسط 33 ٪ من قيمتها بعد وقوع حادث، وفقاً للمقالة المنشورة في «ايه بي سي نيوز» بعنوان «كان في حطام السيارة؟».

ـعد لرفع المعايير

■ ريمون حنوش

■ سيمون أونيل

حمائية للموزعين والوكلاء المحليين الذين يتقيدون بإجراءات هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، مع الحفاظ على القيمة السوقية المتبقية للمركبات الموجودة حالياً في السوق. وتثمن شركة المسعود جهود السلطات المعنية التي تعمل بجدية على حماية الاستثمارات المحلية وتعزيز أسس التجارة العادلة والتي تصب في مصلحة المستهلك وتعزيز السلامة على الطرقات».

وقال سيمون أونيل، مدير عام قسم السيارات المستعملة في شركة الفطيم للسيارات، إن مبيعات السيارات المستعملة شهدت تحسناً كبيراً في شركة الفطيم للسيارات، إذ ارتفعت المبيعات بنسبة 32 ٪ في الربع الأول 2017 مقارنة مع الربع الأول من 2016. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، ونعتبره خطوة إيجابية تسهم في حماية المستهلكين من احتمال شراء مركبات متدنية المواصفات قد تشكل خطراً على حياتهم.

وأنا أعتقد أن هذا القرار سيثمر بمرور الوقت عن مزيد من النمو لكافة الموزعين المعتمدين الذين يعملون باجتهاد لتوفير مركبات ومنتجات آمنة عالية الجودة لعملائها. ومن الجدير بالذكر أن جميع مركبات تويوتا ولكزس المستعملة تخضع إلى فحص ضمان الجودة متعدد النقاط الذي ينفذه فريق من الفنيين المتخصصين في شركة الفطيم للسيارات على درجة رفيعة من الكفاءة، وتجري إعادة تأهيل السيارات بقطع غيار أصلية حصراً، بحيث يتأكد عملاؤنا من أنهم يشترون سيارات آمنة وموثوقة.

خبراء

وقال أيان باتي المدير العام لشركة أوتو داتا، إن هذا الأمر جيد للمستهلكين ولاقتصاد الإمارات، لأنه يعني أن الناس سينتقلون للتعامل مع موردين معتمدين وهذا ينعكس إيجاباً على هذه التجارة، خاصة أنه وحسب دراسة لديهم فإن 65٪ من السيارات المستوردة من أميركا تعرضت لأضرار جسيمة، ولذلك فإن التوجه الجديد يوفر مزيداً من الأمان ويوفر الكثير على شركات التأمين.

وحول نسبة السيارات المستوردة من أميركا في أسواق الإمارات قدرها بحدود 20 ٪.

خدمات

ويشير جان بيير مندلق، المدير العام لقسم السيارات، في دوبيزل إلى أن بيانات «كار ريبورت»، تبين أن 11,3٪ من إجمالي المركبات التي تم شراؤها من دوبيزل في الأشهر الستة الماضية مستوردة. وفي المتوسط، 59٪ من هذه المركبات تندرج تحت فئة «الأضرار الجسيمة» قبل استيرادها إلى الإمارات. واستناداً إلى التحليل الذي أجرته شركة كار ريبورت، فإن 17٪ من سيارات المدرجة تحت مسمى «الأضرار الجسيمة» التي يتم استيرادها في الوقت الحالي ستندرج ضمن «الفئات المحظورة» الجديدة.

تحديات وفرص

من التحديات التي تواجه أسواق السيارات المستعملة ليس فقط في الإمارات ولكن عالمياً، تطور التكنولوجيا، ومن التحديات المحتملة زيادة الطلب على السيارات غير الضارة بالبيئة، ولكن هذا الأمر يشكل أيضاً فرصاً محتملة.

402000

تم بيع حوالي 402 ألف مركبة في عام 2015 في الإمارات ويتوقع استمرار نمو مبيعات المركبات في الدولة مستقبلاً، حيث يتوقع أن تبلغ الوحدات المباعة 532 ألف بحلول عام 2019 وذلك بنسبة نمو سنوي تراكمي قدره حوالي 5,8٪ خلال الفترة المذكورة.

على الرغم من أهمية مبيعات المركبات الجديدة الفخمة، إلا أن هناك طلب أيضاً على السيارات الصغيرة الحجم والمعقولة السعر والاقتصادية في استهلاك الوقود وكذلك السيارات المستعملة.

في بعض الأحيان يعاد تصدير السيارات المستعملة إلى دول نامية أخرى لتلبية الطلب على السيارات المعقولة الثمن في الأسواق الخارجية.

%20

يقع وكلاء السيارات المعتمدون في الإمارات تحت ضغوط من السوق الرمادية والموازية، والتي تؤدي في حالات معينة إلى خفض مبيعات الوكلاء بنحو 20 ٪.

وتشكل ندرة المواهب المحلية، إضافة إلى التأكيد المتزايد على توطين الوظائف، تحدياً بالنسبة لصناعة السيارات في المنطقة. وقد أدت زيادة الرقابة التشريعية على الانبعاثات، في ظل تزايد المخاوف البيئية الناجمة عن الاحتباس الحراري، إلى رفع التكاليف في مجالات الامتثال والتكنولوجيا على مصنّعي السيارات.

86% من المركبات نجحت في محرك بحث «مواصفات»

عبد الله المعيني:

القرار يعزّز سلامة وجودة الحياة في الدولة

■ دبي - وائل اللبابيدي

أكد عبد الله عبد القادر المعيني، مدير عام هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات»، أن قرار حظر استيراد سبعة أنواع من السيارات المستعملة، الذي يبدأ تطبيقه غداً، جاء بهدف الحفاظ على سلامة وجودة الحياة في الدولة، وتقليل الآثار السلبية على البيئة كذلك، من خلال التدقيق في أنواع السيارات المستوردة حديثاً، مضيفاً أن أنواع السيارات السبع التي تم تحديدها ثبت تعرضها إلى أضرار جسيمة في بلدان المنشأ، وحال دون قدرة السيارات على تحقيق أداء جيد، وغير ملوث للبيئة. وأوضح المعيني في تصريحات خاصة للبيان الاقتصادي أن القرار سبقه مهلة استمرت نحو ثلاثة أشهر، نفذت فيها «مواصفات» عدة حملات وورشاً توعية للجمهور، على مستوى الدولة، في أسواق السيارات، حضرها ما يزيد على 800 تاجر ومورد ومستهلك، في أبوظبي ودبي والشارقة، وتم تنظيمها في أسواق السيارات، كما قامت الهيئة بدعوة جميع الأطراف المعنية لتلك الورش، وقدمت لهم عروضاً تعريفية بالنظام الإلكتروني والذكي لتسجيل السيارات المستوردة من الخارج، قبل الشروع في تطبيق القرار مطلع الشهر المقبل.

إحصاءات

وكشف عن آخر الإحصائيات المتعلقة بعمليات البحث على المركبات المزمع استيرادها من الولايات المتحدة وكندا، والتي بلغت 6595 مركبة تم البحث عنها عبر محرك البحث الذي طورته الهيئة، مشيراً إلى أن نسبة نجاح المركبات بلغت 86٪. وأوضح أن نسبة رفض المركبات بلغت 14٪ من إجمالي أعداد السيارات التي تم البحث عنها، وذلك يعني أن محرك البحث حمى الدولة والمستهلكين من وجود مركبات معيبة تسير على طرقات الدولة، وكان من الممكن أن تتسبب في مشكلات للمستهلك أو للبيئة، وهو ما نجحنا في الحيلولة دون حدوثه.

وأضاف: «إن هدف الهيئة من هذا القرار يتمثل في منع استيراد أية سيارات تعرضت لأضرار كبيرة في دولها وتشكل خطراً على السلامة العامة، لضمان المحافظة على أمان المواطنين والمقيمين بالدولة، وسيبدأ التطبيق على السيارات الواردة من الولايات المتحدة وكندا، والحكمة من ذلك أنها تمثل حوالي 90٪ من إجمالي السيارات المستعملة المستوردة من الخارج». وأوضح المعيني أن هذا المشروع يخدم حوالي 300 ألف مركبة مستعملة يتم استيرادها سنوياً وتسجيلها في الأنظمة المرورية، في حين يتم إعادة تصدير نسبة 75٪ من المركبات المستعملة المستوردة إلى خارج الدولة، أو استخدامها كقطع غيار، كما تصل توقعاتنا لإجمالي عدد المركبات المتحقق منها حوالي 375 ألف عملية تحقق سنوياً، عن طريق محرك البحث الإلكتروني وجميعها سيتم دخولها بعد البحث عنها عن طريق محرك البحث الذي أطلقته مواصفات، فيما نتوقع أن يشهد نمو قطاع السيارات المستعملة نسبة 8,6٪ سنوياً تزامنا مع النمو الإجمالي في أعداد المركبات في الدولة، مشيراً إلى أن نسبة المركبات المستعملة المستوردة إلى الدولة يمثل ما نسبته 45٪ من المركبات المسجلة سنوياً.

وأكد المعيني أن مواصفات منحت مهلة للمستوردين حتى نهاية أبريل الجاري، تفهمنا منها بضرورة وجود فترة انتقالية قبيل تطبيق القرار، وحتى يستطيع التجار والمعنيين توفيق أوضاعهم، وإعادة تصدير ما لديهم من مركبات غير متوافقة مع الاشتراطات والمعايير المحددة بالنظام الجديد للرقابة على المركبات المستعملة.

أداة تقييم

رغم ضخامة سوق السيارات المستعملة في الإمارات، حيث وصل عدد السيارات المستعملة المباعة في 2015 ما بين 350 إلى 370 ألف سيارة، فإن هذا السوق لم يشهد التطور الكافي في السنوات الأخيرة كي يرفع بمستوى الخدمات المقدّمة.

وأكد متحدث من «كار سويتش» للبيان أن منع استيراد السيارات المعيبة له تأثير مباشر وإيجابي على سوق السيارات المستعملة، فهو يعيد ثقة بدأت تتبدد بتجار عملوا بكل جد لخدمة المستهلك وبنوا مؤسسات تقوم على الأمانة. وهذا القرار يعطي المستهلك ذو الدخل المحدود والمتوسط فرصة لشراء سيارة أحلامه والحفاظ على الأمان له ولمستخدمي الطريق على حد سواء، وسيوفر عاملاً تنافسياً إيجابياً بين سيارات مستعملة مضمونة بمواصفات خليجية وأخرى مضمونة مستوردة.

وكان موقع كار سويتش دوت كوم قد أطلق أداة مجانية لتقييم السيّارات إلكترونياً على carvaluator/carswitch.com//:http، بهدف مساعدة المشترين والبائعين في الإمارات على فهم قيمة السيّارات المستعملة بشكل أفضل. ويرى «عماد حمّاد» المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة «كار سويتش» أن المستهلك كان بين خيارين لا ثالث لهما، فإما التوجه إلى تجار التجزئة واللجوء إلى التبخيس بسعر السيارة من أجل تغطية التكلفة الباهظة للخدمة، أو التوجه إلى الإعلانات المبوبة على الإنترنت والتي تلزم المستهلك التعامل مباشرة مع عدد غير محدود من المكالمات الهاتفية بالإضافة إلى تعقيدات الأعمال الورقية اللازمة لإتمام صفقة البيع.

السيارات المستعملة اليابانية أقل تضرراً من الأميركية

يبين سايجين يالسين، الرئيس التنفيذي لشركة «سيل اني كار» أن الإحصاءات اليوم تظهر أن 41٪ من السيارات المستعملة المستوردة من الولايات المتحدة تأتي بتاريخ سيارة نظيفة أي خالية من أي أضرار، في حين أن 59٪ من السيارات لديها أضرار في جسم السيارة،أو الوسادة الهوائية أو تلف كامل للمركبة. وعندما يتعلق الأمر بالواردات اليابانية ينخفض هذا العدد إلى 25٪. لذلك فإن الطلب عليها كبير؛ ذلك لأنها اقتصادية جدًا وأثبتت جودتها العالية التي تقلل من تكاليف المتابعة المتمثلة في الصيانة وقطع الغيار. وهذه العوامل هي ما تجعل السيارات اليابانية أكثر جاذبية. وكلما ازداد الطلب، أصبحت فرصتك أفضل في الحصول على قيمة إعادة بيع جيدة.

ومن المحزن أن أكثر من 30٪ من السيارات المستوردة الأميركية المستخدمة لديها مشكلات كبيرة.ونشر موقعنا منذ ثلاث سنوات إحصاءات تشير إلى وجود عيوب خطيرة في عدد كبير من السيارات المستوردة، وخاصة من الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي فنحن نرحب بالتغييرات المرتقبة في القوانين. فالعديد من تلك السيارات أدت إلى تجربة سيئة للعملاء، ونحن نوصي المستهلكين بفحص تقارير تاريخ أي سيارة مستعملة ينوون شراءها.

■ سايجين يالسين

وأضاف أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قيمة السيارة. وأنهم يستخدمون تكنولوجيا عالية المستوى لتحديد المؤشرات المهمة لقيم السيارات. وحول عرض بعض الوكالات لسياراتها بدون دفعة أولى، وتأثير ذلك على السوق يقول:

كل سيارة تخرج من وكالة بيع السيارات الجديدة تعتبر سيارة مستعملة. وبناء عليه، فإننا نؤمن بأن هذا يزيد فقط من جودة السيارات التي ستعرض علينا. فالإمارات تمتلك سوق سيارات قوية جدا، سواء أكانت جديدة أم مستعملة. وهذه حقيقة لن تتغير.

وعن أفضل أشهر السنة من ناحية البيع والشراء للسيارات المستعملة؟ وفي أي الأشهر قد يحصل من يريد بيع سيارته على أفضل سعر ممكن، يقول: لا ينبغي أن يقتصر بيع سيارة ما على موسم معين، إلا أنني أنصح أن تبيع سيارتك قبل إصدار الموديل الجديد منها. وهو عادة ما يحدث في بداية العام الجديد بما يقلل قيمتها حتى 30٪. علاوة على ذلك، يمكن أن تفكر في بيع سيارتك قبل أن يصل عداد المسافات إلى 100000 كيلو متر؛ حيث تعتبر هذه القيمة قيمة حدية في الصناعة.

وكان سايجن قدر قبل سنوات حجم سوق السيارات المستعملة في الإمارات بأكثر من 7 مليارات درهم، في حين أن الحجم يصبح أكبر عند إضافة السوق الرمادي.

دبي- البيان

5 معارض من 117 في أبوظبي تتاجر بالوارد الأميركي المستعمل

«مواصفات» تحمي السوق وتنعش المركبات الخليجية

■ غالبية عيوب السيارات المستعملة الواردة من أميركا تكمن في كهرباء السيارة والماكينة والجير | تصوير: مجدي إسكندر

■ أبوظبي - عبد الحي محمد

شدد مديرو معارض السيارات والمشترون في أبوظبي على الأهمية الكبرى لقرار هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات» بمنع السيارات المعيبة التي تعرضت لأضرار جسيمة في دولها وتم شطبها، مؤكدين على أنه يستهدف حماية وتنظيم أسواق السيارات في الدولة والحيلولة دون خداع المشترين وحماية أرواحهم وحقوقهم. وأكدوا أن قرار مواصفات سينعش مبيعات السوق المحلي، حيث سيتزايد الإقبال على السيارات ذات المواصفات الخليجية سواء القديمة أو الجديدة.

وخلال جولة ميدانية لـ«البيان الاقتصادي» في مدينة السيارات في أبوظبي «موتورد ورلد» أشار أصحاب المعارض إلى أن القرار سينعش سوق السيارات ذات المواصفات الخليجية «خليجي» التي تهيمن على سوق السيارات في أبوظبي، كما سيوفر الكثير من المال والجهد على المشترين، وطالبوا بتوقيع عقوبات رادعة ضد التجار الذين يستوردون سيارات «مدعومة» ويقومون بإعادة صبغها وتنظيفها وبيعها بأسعار مرتفعة تحقق لهم أرباحا بنسبة لا تقل عن 40٪.

ورصدت الجولة محدودية عدد المعارض التي تبيع السيارات «وارد أميركي» في أبوظبي، حيث يصل عددها إلى 5 فقط من بين 117 معرضا غالبيتها تبيع السيارات ذات المواصفات الخليجية، كما رصدت الجولة أن الفارق بين سعر السيارة وارد أميركي وخليجي لنفس الطراز وسنة الصنع يصل إلى 100٪ حيث تباع سيارة لكزس 2007 وارد أميركي بسعر 35 ألف درهم ولكزس خليجي لنفس العام بسعر 70 ألف درهم.

وطالب أصحاب المعارض والمشترون هيئة مواصفات بتوقيع أشد العقوبات على التجار المخالفين والحيلولة دون استيراد السيارات «وارد أميركي» المعيبة وأن تتوسع إدارات المرور في معايير فحص هذه النوعية من السيارات بحيث تضم حالة الماكينة والجير بالإضافة إلى هيكل السيارة المعمول به حاليا «الشاسيه».

سيارات معدومة

يرى فهد حسين الحناوي مدير معرض أمكو كار للسيارات في مدينة «موتور ورلد» في أبوظبي أن قرار هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس يستهدف السيارات الأميركية المستعملة الواردة «وارد أميركي»، وغالبيتها تكون سيارات غير صالحة للسير سواء كانت معدومة أو تعرضت للغرق نتيجة فيضانات أو أعاصير.

■ ناصر صالح الحارثي

■ أيمن الطعاني

■ فهد حسين الحناوي

ويؤكد على أن عدد ونسبة سيارات الوارد أميركي في الإمارات كبيرة وهناك إقبال كبير عليها خاصة من ذوي الدخل المتوسط بسبب انخفاض أسعار بيعها، فضلا عن أن السيارات الأميركية تمتاز بقوة ومتانة هيكلها عكس السيارات اليابانية، إضافة إلى تميزها بالاتساع وضخامة حجمها حيث يستطيع الزبون شراء سيارة فورد تتسع لاسرته الكبيرة بسعر 19 ألف درهم علما بأن سعر نفس السيارة بموديل السنة يصل إلى 130 ألف درهم.

ويشير إلى أن التجار الذين يستوردون سيارات وارد أميركي هم المستفيدون، مشيرا إلى أنهم يستوردونها بأبخس الأثمان، علما بأنهم متأكدون من كونها «مدعومة» وغير صالحة السير ويجرون عليها عملية إصلاحات طفيفة تعلق غالبيتها بالصبغ والتنظيف الداخلي، بحيث تبدو كأنها جديدة، وفي الغالب هم يحققون أرباحا تتراوح بين 30٪ و40٪ من بيعها.

ويرى الحناوي أن ظاهرة السيارات وارد أميركي تنتشر بشكل أكبر في الشارقة ودبي، لافتا إلى أن حجمها صغير في أبوظبي حيث لا يتواجد في مدينة السيارات في منطقة الشامخة أكثر من 4 معارض متخصصة في هذه النوعية من السيارات وذلك من ضمن نحو 117 معرضا، وبكل تأكيد فإن 90٪ من هذه السيارات تتواجد في أبوظبي، لكن زبائن كثيرين من أبوظبي يشترونها من الشارقة بصفة خاصة.

إنعاش السوق المحلي

ويؤيد خالد محمد يوسف مدير معرض اللولو للسيارات في مدينة السيارات في الشامخة بقوة قرار هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات» بمنع استيراد السيارات المستعملة المدعومة«وارد أميركي»، مشيرا إلى أن هذا القرار سينعش سوق سيارات المواصفات الخليجية التي تبيعها غالبية معارض مدينة السيارات باعتبارها سيارات مضمونة، حيث يتم استيرادها عبر الوكيل الرسمي في الدولة.

وينوه بأن إدارات الترخيص في إمارات الدولة تكتشف حالات كثيرة من السيارات الأميركية المدعومة، لافتا إلى أن غالبية العيوب المكتشفة أثناء الفحص تتركز في «شاسيه» السيارة، دون اكتشاف عيوب أخرى وغالبيتها عيوب كهرباء وماكينة، وبسبب عمليات الاستيراد الضخمة لهذه النوعيات من السيارات وحرص التجار على استيرادها لارتفاع أرباحها تنتشر هذه السيارات بكثرة في الإمارات وتنعش أسواق التصليح في ورش مصفح الصناعية.

ويرى أن غالبية الزبائن يفضلون سيارات «وارد أميركي» بسبب رخص أسعارها، فهناك سيارات لكزس وارد أميركي موديل 2007 تباع بسعر 35 ألف درهم بينما تباع نفس السيارة لنفس سنة الموديل ذات المواصفات الخليجية بسعر 70 ألف درهم، وأحينا بسعر 80 ألف درهم لو كانت نظيفة أكثر.

محدودية

يرى رسلان عوير مدير معرض أمواج أن التأثير على سوق أبوظبي محدود، لقلة معارض بيع سيارات وارد أميركا فضلا عن أن غالبية الزبائن تفضل الخليجي.

حماية السوق

ويؤكد ناصر صالح الحارثي مدير عام معرض موتور ورلد على أن قرار مواصفات يصب في مصلحة السوق والتجار والمستهلكين، مشيرا إلى أن هذا القرار سيدعم السوق المحلي حيث ينعش مبيعات السيارات ذات المواصفات الخليجية، سيدفع التجار لاختيار السيارات التي يستوردونها بدقة ويتأكدون من سلامتها، كما سيحمي المستهلك نفسه حيث يوفر له سيارة جيدة للسير تحافظ على حياته وأمواله، وبالتالي يجب التشديد على تطبيق القرار والحيلولة دون الالتفاف عليه بأي شكل من الأشكال وعدم التهاون مع التجار المخالفين وإلحاق الغرامات الكبيرة بهم لأنهم يهددون سمعة الإمارات أولا ويشكلون خطرا حقيقيا على أنفسهم وعلى المستهلكين.

ويوضح أن سيارات «وارد أميركي» المنتشرة في الدولة خاصة في أبوظبي تكشف التلاعب الكبير لفئة من التجار الانتهازيين، مشيرا إلى أن من حق المستهلك أن يشتري سيارة صالحة وفق إمكانياته المادية ولابد أن توفر هيئة مواصفات للمستهلكين مواقع الإنترنت التي تكشف لهم حقيقة السيارة التي يرغبون في شرائها وأن تكون هناك اتفاقيات بين الإمارات وأميركا لتبادل المعلومات حول نوعيات هذه السيارات وحالتها بدقة والحوادث التي تعرضت لها.

ويطالب أيمن الطعاني مدير معرض كلاس لاين موتورز في مدينة السيارات بتوقيع أشد العقوبات على التجار المستوردين لسيارات «وارد أميركي» المعيبة، مشيرا إلى أن هؤلاء التجار يستوردونها وهم على دراية كافية بأنها مدعومة، حيث تتوفر لديهم مواقع على شبكة الإنترنت بكلمة سر معينة يستطيعون من خلالها معرفة التاريخ التفصيلي والدقيق لكل سيارة مستوردة، وللأسف فإن عدم الاهتمام الكافي خلال السنوات الماضية بهذه النوعية من السيارات أدى إلى انتشارها بشكل كبير خاصة في دبي والإمارات الشمالية ويقبل عليها غالبية المشترين بسبب دخولهم المتوسطة ماليا، والإقبال على هذه النوعيات من السيارات سيتسمر لقوة طرازاتها وقلة أسعارها والمهم أن تتوفر هذه النوعيات بشكل آمن للمشترين وأن تتوسع إدارات المرور في معايير فحصها.

رأي المشترين

المشترون الذين التقيناهم في مدينة السيارات في أبوظبي أيدوا بقوة قرار مواصفات بمنع استيراد السيارات المعيبة، ويؤكد إبراهيم الرفاعي على أن الزبائن يقعون فريسة ألاعيب تجار السيارات، مشيرا إلى أن السيارات وارد أميركي التي يعرضونها تكون بشكل خارجي وداخلي ممتاز وكأنها جديدة، وفي الغالب يعرضونها بأسعار ليست قليلة، وعلى سبيل المثال هناك سيارات عائلية لموديلات من عام 2008 تباع بسعر 40 ألف درهم، وغالبية المشترين لهذه السيارات يفضلونها لأنها سيارات عائلية يمكن أن تستوعب أكثر من 7 ركاب. ويؤكد محمود عبد العظيم على أن تجربته مع السيارات وارد أميركي سيئة جدا، لافتا إلى أنه اشترى عدة مرات سيارات وارد أميركي «كامري» واكتشف بعد أسابيع من ترخيصها بمشاكل جمة في الكهرباء والجير وأنفق عليها آلاف الدراهم مما اضطره أخيرا لشراء سيارة زيرو من الوكالة، رغم ارتفاع سعرها لكنها وفرت أمواله ووقته اللذين كانا يضيع جزء كبير منهما في ورش التصليح في منطقة مصفح.

بين مطرقة الخسائر وسندان حماية المستهلك

انقسام أصحاب معارض في رأس الخيمة حيال تنفيذ القرار

■ رأس الخيمة - أحمد أبوالفتوح

انقسم تجار وأصحاب معارض السيارات المستعملة في إمارة رأس الخيمة، حول نتائج قرار هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس «مواصفات»، بمنع استيراد السيارات «المعيبة» ضمن 7 حالات، حيث أكد بعض أصحاب المعارض أن القرار ألحق بهم خسائر كبيرة خلال الفترة الماضية بعد تراجع حركة بيع السيارات المستعملة نتيجة لاستمرار دراسة القرار لأكثر من عامين، بينما وصف مؤيدون القرار بأنه يحمي الزبائن من الغش ويحافظ على مستوى الأسعار.

تراجع البيع

وأوضح فضل محمد صالح صاحب معرض سيارات مستعملة في منطقة النخيل برأس الخيمة، إن قرار «مواصفات» بمنع استيراد السيارات المستعملة في حالات معينة ، أضر سوق السيارات المستعملة في الدولة، وأدى إلى تراجع حركة البيع بعد نشاطها خلال الفترة الماضية، لافتاً أن دراسة القرار لأكثر من عامين تسببت في احجام الزبائن من أصحاب الدخل المحدود عن شراء السيارات المستعملة بوجه عام، وخاصة الواردة من الولايات المتحدة الأميركية. وأشار إلى أن بعض التجار يوضحون للزبائن عيوب السيارة، ومع ذلك يقبل الزبائن على الشراء، كون أسعارها رخيصة، لافتاً أن سوق السيارات «المحظورة» يشكل جزءاً كبيراً من سوق المستعمل، خاصة وأنها في حالة جيدة وتحتاج تصليحات بسيطة.

■ عبدالله محمد سلطان

■ هشام اليافعي

■ علي اليافعي

■ فضل محمد صالح

المهلة قصيرة

واتفق هشام اليافعي تاجر سيارات مستعملة، مع صالح، في أن قرار «مواصفات» أضر كثيراً بسوق السيارات المستعملة، خاصة وأن المهلة المحددة قصيرة ولم تتح لأصحاب المعارض ترتيب أوضاعهم في ظل عدم وصول السيارات التي تم شراؤها من البلد المصدر، خاصة وأن تلك المركبات لا تباع بالسرعة التي يتخيلها أصحاب القرار، لافتاً أن القرار سيترتب عليه خسائر إضافية على التجار بعد بيع السيارات الواردة كقطع غيار، لافتاً أن استيراد الشحنة يستغرق أكثر من شهرين لوصولها إلى موانئ الدولة.

وأشار إلى أن أضرار القرار ستقع كذلك على قطاع كبير من ذوي الدخل المحدود بحرمانهم من شراء سيارات بأسعار رخيصة، خاصة وأن تلك المركبات لا تكون سيئة، إذ يتم تصليحها لتصبح بعدها في حالة جيدة، كما أن بعضها يستخدم لسنوات طويلة دون أي شكاوى، لافتاً أن بيع تلك المركبات في وقت واحد لأصحاب قطع غيار السيارات سيؤدي إلى تشبع السوق وتكدس المركبات في الساحات الترابية.

وأكد التاجر علي اليافعي، أن القرار في مصلحة الزبائن، ولكن ما ذنب أصحاب المعارض والتجار الذين اشتروا شحنات لم تصل لموانئ الدولة، والتي تم دفع مبالغ طائلة في عملية شرائها وشحنها، لافتاً أن القرار سيسام في رفع أسعار بعض الأنواع من السيارات المستعملة في السوق بعد تقلص الأعداد المطروحة للبيع أمام الزبائن.

رفع الثقة

أكد عبدالله محمد سلطان صاحب معرض سيارات، أن القرار يرفع ثقة الزبائن في سوق السيارات المستعملة بالدولة، وذلك بعد شكوى عدد كبير من الزبائن بوقوعهم ضحايا لتلك السيارات «المعيبة» بعد اكتشافهم انها تعرضت للغرق أو حادث تصادم وتصعب إعادتها إلى حالتها الأصلية، لافتاً أن بعض التجار في سوق السيارات يقومون بعمل تصليحات «تجميلية» لتلك السيارات بهدف بيعها مع تحقيق هامش ربح مرتفع.

وقال سعيد الشحي صاحب معرض سيارات، إن القرار لن يكون له تأثير سلبي على سوق السيارات المستعملة في الدولة، بل سيساهم في تنشيط السوق، نتيجة للرقابة الفعالة من «مواصفات»، وحماية الزبائن من الغش، لافتاً أن سوق المستعمل في الدولة من أفضل الأسواق في المنطقة العربية لما يقدمه من خدمات للزبائن والتجار .

12%

حسب تقرير بزنيس مونيتر انترناشيونال عن المركبات في الإمارات الربع الثاني 2016، ارتفعت تدريجياً أسعار السيارات في دبي مع نمو الطلب، وطبقاً لبيانات من نظام الأسعار بغرفة دبي فإن مؤشر أسعار السيارات المشتراة قد سجل نمواً بحوالي 12٪ في الفترة من 2006 إلى 2015.

60%

تحتل الإمارات المركز الأول عربياً والثانية إقليمياً بعد تركيا في قائمة الدول المستوردة لقطع غيار السيارات، حيث تستورد ما نسبته أكثر من 60٪ من مجمل واردات دول مجلس التعاون الخليجي والبالغ قيمتها 3,7 مليارات دولار (13,6 مليار درهم) خلال 2013، وتستحوذ تقريباً على ثلث واردات الدول العربية من قطع غيار السيارات.

193

وصلت قيمة الصادرات الإماراتية من قطع غيار السيارات إلى 193 مليون درهم خلال 2013، فيما بلغت قيمة إعادة تصدير الإمارات من قطع غيار السيارات 5,4 مليارات درهم خلال عام 2013 بانخفاض بنسبة 4٪ مقارنة مع 2012. وتشكل إعادة التصدير لأهم 10 دول ما نسبته 54,2٪ من إجمالي إعادة تصدير الدولة من قطع غيار السيارات.

257%

من بين كافة الاستثمارات البديلة التي شملها مؤشر «كوتس» الجديد، الذي تم تطويره بالتعاون مع «فاثوم كونسالتينغ»، حقّقت السيارات الكلاسيكية أكبر عائد منذ عام 2005، حيث ارتفعت عائدات الاستثمار بها بنسبة 257٪ خلال هذه الفترة، لتتجاوز بذلك كافة الاستثمارات الأخرى بأكثر من 80 نقطة مئوية على مدى زمني بلغ سبع سنوات ونصف السنة.